

## اقتصاد

منع الفساد والرشا

## منح التجار من الدخول إلى مديرية التجارة الخارجية.. والتجار يحتجون!

صالح حميدي

بحصول هذه الممارسات وان هناك الكثير من الأساليب والقنوات لحصول مثل هذه العمليات... من جانب آخر أكدت السكرتارية الخاصة بالمديرية هذه الإجراء عبر اتصال هاتفي مع «الوطن» إلا أنها نفت علمياً بأمر هذا الإجراء في حال إذا كان مؤقتاً أو دائماً ولا حثيات أو أسباب صدور هذا التوجيه. وفي تصريح لـ«الوطن»، وصف عضو غرفة تجارة دمشق برهان الحفار هذا الإجراء بالخاطي والمضاد لبداً لتبسيط الإجراءات ومنح التسهيلات للمراجعين، خاصة أنها تتعلق بالتجار حيث عليهم أن يراجعوا الديوان في الوقت الذي من المفترض فيه أن تكون الأمور أسهل وأيسر كلما كان الطريق إلى الأعلى، مستغرباً هذا الإجراء وخاصة أن أي مراجع من أي مستوى يحتاج لرابعة المسؤول الأعلى في حال كان هناك بعض الإشكاليات أو الملاحظات على أداء بعض مديريات الاقتصاد وهذا الإجراء يحد من هذا التواصل بين المراجع والمسؤول وبالتالي لا يحل المشكلة ويتعارض مع سياسة الباب المفتوح التي يتغنى بها بعض المسؤولين عادة.

بشار شزار أحد المستوردين لفت إلى أن هناك عدداً من المستوردين والمخلصين الجرميين ومعقبي المعاملات المرخصين ينتظرون منذ أكثر من ساعتين أمام باب المديرية لكنهم ممنوعون من الدخول مشيراً إلى وجود كتاب غير موقع ولا مهور بأي خاتم رسمي معلق على باب المديرية يقضي بمنع دخول المراجعين من أي مستوى لمراجعة معاملات إجازات الاستيراد الخاصة بهم.

برر مسؤول في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لـ«الوطن» منع التجار والمخلصين الجرميين ومعقبي المعاملات من دخول مبنى مديرية التجارة الخارجية الكائن أمام فندق الشام المستقل عن مبنى وزارة الاقتصاد بالحد من حصول أية عمليات فساد يمكن أن تحدث بين المراجعين وموظفي المديرية عبر الاحتكاك المباشر بينهم في حين يحتج التجار والمخلصون الجرميون على هذا الإجراء على اعتباره يعيق إمكانية متابعة طلباتهم المحتاجة للاستفسار والنقاش وإبداء الملاحظات في بعض الأحيان وتتملك التواصل بشكل مباشر مع المسؤولين في المديرية.

وأوضح مسؤول آخر في الوزارة لـ«الوطن» أن استدلال مراجعة مديرية التجارة الخارجية بالديوان في الوزارة جاء بتوجيه شفهي من وزير الاقتصاد والصالحية دمشق، وذلك بهدف الحد من دواعي المراجعين على اختلاف مستوياتهم لمراجعة مديرية التجارة الخارجية لأن علاقتهم بالأساس تنجز في مديريات الاقتصاد الفرعية في كل محافظة على حدة وإن معرفة طلبات الاستيراد وباقى المعاملات المتعلقة بها والإجراءات الخاصة بها ونتيجتها يتم عبر مراجعة الديوان في مبنى الوزارة الأساسي في منطقة الصالحية بدمشق. وذلك بهدف الحد من حصول أية عمليات فساد وبيع الرشا إلا أنه أشار في الوقت ذاته إلى أن هذا الإجراء منع ذلك لا يعد من حصول هذه العمليات

## عبد الهادي شباط

علمت «الوطن» من مسؤول حكومي رفيع المستوى بوجود مقترح يدرس حالياً في رئاسة مجلس الوزراء لإحداث هيئة عامة لأموال الدولة، ترتبط مباشرة برئاسة مجلس الوزراء، تعنى بإدارة واستثمار كافة الممتلكات العقارية العائدة للدولة، بدل من ترك الموضوع لإدارة كل وزارة بصورة مستقلة، كاشفاً عن وجود أصول عقارية كبيرة جداً تملكها الدولة، غير مستغفراً اقتصادياً، ما يفوت على الخزينة العامة للدولة موارد مالية ضخمة جداً، قدرها أحد المسؤولين المعنيين بالملف بأنها قد تعادل إيرادات النفط في سورية قبل الحرب.

حيث وجود الكثير من العقارات التي تملكها الدولة مؤجرة حالياً للقطاع الخاص بأجس الأسعار، ومنها قماه ومجمعات ومنشآت منتشرة في مناطق مهمة من العاصمة دمشق، وباقي المحافظات، مؤجرة بمبالغ أقل ما يقال فيها إنها رمزية، في حين أجورها وفق الأسعار الراجحة اليوم تدر عوائد ضخمة للخزينة، وهنا يمكن الحديث عن وجود تلاعب في

## توقعات بإيراد يعادل النفط قبل الحرب

## الحكومة تدرس مقترح إحداث هيئة لإدارة واستثمار أملاك الدولة تتبع رئاسة مجلس الوزراء



واقع العقارات والأبنية الحكومية المؤجرة والاستثمارات وإعادة النظر ببيع بدلات الإيجار التي يتم تقاضيها حالياً ومتابعة تنفيذ هذا الملف وفق رؤية محددة لتحقيق العقارات المؤجرة والمستثمرة البعد الوطني في التنمية الاقتصادية.

وأكد مسؤول في رئاسة مجلس الوزراء لـ«الوطن» أنه في حال أقيمت الجهات الرقابية عمليات تابع في التعاقد بين الوزارات والقطاع الخاص سوف يتم تحميل المسؤولية فوراً للمخالفين. مؤكداً أن الموضوع يبال جدية واهتماماً كبيراً من الحكومة، علماً أنه محكوم بمجموعة من الأنظمة والقوانين، والنتائج سوف تكون خلال أشهر.

وحول موضوع مقابل، يتعلق بقيام الدولة باستثمار عقارات من القطاع الخاص رغم أنها تملك عقارات تقوم بتأجيرها، وإمكانية الاستفادة من عمل اللجنة لتسليم بعض العقارات المستأجرة، مقابل إشغال العقارات المؤجرة، أكد المسؤول الحكومي أن هذا الأمر منظور ومطبق، حالياً، وسيتم العمل على كافة السيناريوهات الكفيلة بضمان حقوق الدولة وتأمين إيرادات للخزينة.

دخل جديدة، وحماية حق الخزينة، حيث طلب مجلس الوزراء في اجتماعه الدوري الثلاثاء الماضي من جميع الوزارات تشكيل مجموعة عمل في كل الجهات العامة، ووزارة لحصر العقارات المؤجرة لديها بما يدعم عمل اللجنة المشكلة برئاسة وزيرة الوضع الاقتصادي الراهن، في المشاريع الحيوية والمكلفة دراسة

التي تقاضاها الوزارات من تأجير العقارات التي تملكها للقطاع الخاص، وخاصة أن قيم أغلبها لا يتناسب مع الواقع الحالي للإيجارات في السوق، ما يعني حرمان الخزينة من إيرادات مهمة جداً بعد إعادة تقييم تلك الإيجارات وفق الوضع الاقتصادي الراهن، في ظل سعي الحكومة لتأمين مصادر

بعض الملفات من حيث قيمة إيجارها والمدة الزمنية لاستثمار القطاع الخاص لها، التي تسعى في «الوطن» لتوثيقها. ويأتي ذلك في سياق عمل اللجنة الخاصة بالنظر في أملاك الدولة المؤجرة للقطاع الخاص وعواثمها، بغية إعادة تقييم قيم الإيجارات

## بعد صدور قانون التشابكات المالية

## العكام لـ«الوطن»: مطلوب إعادة النظر بمنظومة القوانين المالية التي أدت إلى التشابكات

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح القانوني وعضو مجلس الشعب الدكتور محمد خير العكام أنه رغم إقرار القانون إلا أن هذه التشابكات يمكن أن تظهر مستقبلاً بين الجهات العامة، مبيناً أنه لا بد للحكومة من التفكير بحلول مالية أفضل لعدم تكرار حدوث التشابكات المالية عبر إعادة النظر بمنظومة القوانين المالية التي أدت إلى هذه التشابكات واستدعت هذا القانون والقوانين المشابهة له بما في ذلك التطوير المطلوب للموازنة العامة التقديرية وموازنات الهيئات ومؤسسات الدولة الأخرى، مؤكداً أنه لا علاقة للتشابكات المالية بالدعم الحكومي وأن أرقام الدعم يجب أن تظهر بشكل أوضح في قانون الموازنة أي في موازنات المؤسسات والجهات العامة ذات العلاقة والموازنة العامة وليس كما تم تقديمه، من موازنة العام ٢٠١٧، وأنه في المحصلة لا بد من حلول جذرية بين حسابات الوزارات وإدارات الدولة وأن صدور قانون كل فترة زمنية لحل التشابكات المالية ليس هو الحل الأمثل.

بعد صدور قانون حل التشابكات المالية المقررة بأقل من ١,١ مليار ليرة سورية منذ أيام، رأى رئيس لجنة الموازنة في مجلس الشعب حسين حسون في تصريح لـ«الوطن»، أن معالجة التشابكات بين الجهات العامة هو قيدي ولن يكون له أي أثر في الخزينة العامة أو الموارد. موضحاً أن حل التشابكات يمكن أن يكون عبر تطوير آليات إعداد الموازنة وزيادة الاعتمادات للمؤسسات والشركات المعنية بتقديم المواد المدعومة، وأنه في حال عدم إيجاد الحلول الجذرية ومعالجة مسببات حدوث التشابكات المالية سيكتبر المشهد في السنوات القادمة وستكون أمام حاجة من جديد لإحداث قوانين خاصة لحل تشابكات الجهات العامة المالية، معتبراً أن نقص الخصصات الاستثمارية وتذبذب أسعار الصرف لليرة أمام الدولار وانخفاض لسنتوي كبير وقلة الموارد هي من أهم العوامل التي تؤدي إلى حدوث التشابكات.

الذي تصريح لـ«الوطن» بين مدير عام الجمارك فواز الأسعد أن وزارة المالية ومديرية الجمارك قد وضعتا البنود الأساسية لمشروع الجمارك الذي تمت مناقشته في اللجنة الاقتصادية ومنعاً من رفع الغرامات الخاصة بقضايا التهريب والمخالفات الجمركية، إضافة إلى غيرها من القضايا، وقد تم الاتفاق على أن تقوم كل وزارة وجهة المعنية بوضع ملاحظاتها على المشروع الذي سوف تم مناقشته على أكثر من جلسة ليلصار إلى إقراره والاتفاق عليه من جميع الجهات. مبيناً أن الجمارك كجهة مسؤولة عن القانون تنتظر المقترحات التي سوف تأخذ بها.

## خطة لتوفير المازوت في «المخابز الآلية»

الوطن

كشف مدير الشركة العامة للمخابز الآلية حسين غنوم عن وضع خطة لتعديل بيوت النار ضمن الأبنية وذلك بهدف تخفيض استهلاك المازوت فيها، موضحاً في تصريح لـ«الوطن» أن بيت النار في القرن الآلي يستهلك حالياً نحو ٨٠ لتر مازوت لإنتاج طن واحد من الخبز، على حين في الأبنية الجديدة سيتم تخفيض الاستهلاك إلى ٦٠ لتر مازوت لكل طن واحد، وهو ما سيحقق وفرة جيدة في مادة المازوت، وأشار غنوم إلى أن العمل بهذه الأبنية سيبدأ بعد التأكد من نجاحها في عدد من الأفران الجديدة سيتم تعميمها على جميع الأفران الآلية في المحافظات، مؤكداً وجود مراقبة شديدة على جميع الأفران لمنع التلاعب بمادة المازوت أو تهريبها وبيعها، وعمليات الرقابة والتفتيش مستمرة وفي حال وضع اليد على أي مخالفة سيتم اتخاذ الإجراءات والعقوبات القانونية بحق المخالف. وفي سياق متصل بين غنوم أن خطة عمل للشركة العامة للمخابز وفق رؤية وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ستقوم على إقامة عشرة تجمعات في المناطق الريفية بشكل أساسي، حيث يتضمن التجمع مخبزاً آلياً وصالة بيع تابعة للمؤسسة السورية للتجارة وذلك لخدمة المناطق الريفية التي تشهد ضغطاً سكانياً، مشيراً إلى أن أماكن إقامة التجمعات مرهون بتأمين الأرض المخصصة لإقامتها التي ستكون مقدمة من المحافظات والبلديات، حيث تم تقديم الوحدة الإرشادية للسجاد في مدينة جباب في درعا لتحويلها إلى مخبز آلي، وكذلك سيتم إقامة مخبز آلي في مدينة حضر في الجولان التي تشهد زيادة في عدد السكان. ولفت غنوم إلى أن العمل يجري حالياً لإعادة تأهيل عدد من المخابز الآلية في مدينة حلب التي تعرضت لعمليات تخريب ونهب، حيث تقوم الفرق الفنية بعمليات الكشف الأولي عليها لتقييم الأضرار، حيث ٦ مخابز بحاجة للصيانة والترميم، منها مخبز الصاحور ومخبز هنانو والأميري تعرضت لأضرار كبيرة في البناء، وعند الانتهاء من ترميمها وإعادة تشغيلها لتخفيف الضغط عن باقي المخابز الآلية في مدينة حلب، حيث يعود الضغط عليها نتيجة خروج أغلبية المخابز في ريف حلب من الخدمة بسبب الأعمال الإرهابية، وأشار غنوم إلى أن عمليات الترميم وإعادة التأهيل سيتم مسيرتها وذلك نظراً لأن المعدات والآلات كافة للمخابز الآلية يتم تصنيعها وطنياً، حيث تم توظيف صناعة المخابز من العام ١٩٩٠، وذلك بصناعة معدات المخبز الآلي كافة من العجائن وصولاً لألة تجميع الخبز. وأشار مدير الشركة العامة للمخابز الآلية إلى وضع تعليمات جديدة لترخيص موافقات المعتمدين في المخابز وأي معتمد لا يلتزم بها سيتم سحب الترخيص منه، إضافة إلى تشديد الرقابة على المخابز لمنع تهريب الدقيق التوميني، وهو ما حدث في أحد مخابز القنيطرة، فهو مخصص بـ١٤ طن دقيق ولكن تبين حصوله على ١٥ طنًا والتفتيشات جارية لمعرفة ملاسات المخالفة وأين يتم تهريب الكمية الزائدة، مع إعادة المخضوضات ما كانت عليه.

## مبيع الأسطوانات الفارغة مستمر بـ ٨٨٠٠ ليرة سورية

## طه لـ«الوطن»: انخفاض الطلب على الغاز المنزلي ومعه الانتاج إلى ٢٨ ألف أسطوانة يومياً



الطلب بالانخفاض، مشيراً إلى وجود السيارات الإسعافية التي تم وضعها لخدمة حالات الاختناق في محافظتي دمشق وريفها دمشق، وبين طه أنه لا يوجد نقص في الكميات وتم تلبية جميع الطلبات المقدمة وتزويد كافة المعتمدين، ولكن ما يجري أحياناً من تأخر مرتبط بالظروف على الطرقات وإمكانية إيصال السيارات إلى المناطق المطلوب تزويدها بالغاز المنزلي، وهو ما يحدث خلال الأسبوع الحالي في بعض مناطق ريف دمشق، حيث تجد السيارات صعوبة في الوصول إليها بسبب الوضع المحيط بها والتخوف من استهداف السيارات من العصابات الإرهابية المسلحة، مؤكداً أن فرع دمشق للغاز يعمل على إيجاد الحلول لاستمرار وصول المادة إلى كافة المناطق التي تشهد مثل هذه الحالات المؤقتة.

الأسبوع الماضي بيع حوالي ألفي أسطوانة غاز وفق سجل الإيصالات التي تم قطعها من المواطنين، وذلك وفق السعر الرسمي للأسطوانات وهو ٨٨٠٠ ليرة سورية، مشيراً إلى أن عمليات البيع تتم في مركز واحد موجود في منطقة نهر عيشة وفيه يتم البيع لسكان دمشق وريف دمشق والقنيطرة، وذلك بسبب عدم وجود مركز توزيع حالياً في ريف دمشق، وبالنسبة لمحافظه القنيطرة فتوجد وحدة لتعبئة الغاز تنتج نحو ألفي أسطوانة غاز منزلي يومياً وهي كمية تلبى حاجة المحافظة اليومية.

ونوه مدير فرع دمشق للغاز بأن عمليات الصيانة وإعادة التأهيل لا تزال مستمرة في وحدة تعبئة الغاز في مدينة عدرا الصناعية وذلك وفق العقد المبرم مع مؤسسة الإنشاءات العسكرية على رأسه، من يتم الانتهاء من الصيانة والتسليم ستعود الوحدة إلى إنتاج وتعبئة الغاز ما يعزز الإنتاج اليومي بشكل عام.

## علي محمود سليمان

بين مدير فرع دمشق للغاز منصور طه أن الإنتاج اليومي لوحدات تعبئة أسطوانات الغاز المنزلي بدأ بالانخفاض التدريجي، حيث كان الإنتاج في الأسبوع الماضي ٣٨ ألف أسطوانة غاز منزلي، ويتوقع أن ينخفض في الأسبوع القادم إلى ٣٥ ألف أسطوانة، وذلك بعد أن كان قد وصل إلى ٤٨ ألف أسطوانة غاز منزلي يومياً وذلك في نروة الطلب خلال الموسم الشتوي الحالي.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح طه أن الانخفاض في الإنتاج يعود لبداية الموسم الربيعي وبدء درجات الحرارة في الارتفاع، فانخفاض الطلب على الغاز حيث كان الاستهلاك الزائد بهدف التدفئة كحل بديل، نظراً لارتفاع أسعار المحروقات والتفتين المستمر في التيار الكهربائي. ولفت طه إلى أن وحدات التعبئة بدأت بطلب أسطوانات فارغة لتبديدها بالأسطوانات المعبئة لديها بسبب بدء

## «الصناعة» تشتكي للحكومة أوجاعها وتطلب حسم ٥٠٪ على رسوم الكهرباء

الوطن

الأمر الذي انعكس على كلفة المنتج إضافة إلى صعوبة فتح الاعتمادات لدى المصارف. ومن الصعوبات التي تواجه عمل الصناعة هو انخفاض كميات الشوندر السكري بشكل كبير الأمر الذي أدى إلى عدم تمكن شركة سكر سلحب من تصنيع الشوندر السكري خلال العامين السابقين وبالتالي انخفضت كميات الميلاس التي تعتبر المادة الأولية لصناعة الخميرة ما أدى إلى زيادة تكاليف صناعة الخميرة.

كذلك الحال بخصوص دعم كفاية الحاصلات الزراعية والحيوانية بالكميات والمواصفات التصنيعية وبالأسعار الاقتصادية وارتفاع أجور النقل للقطن وبذور والحليب والبصل والعدس... إلخ إضافة إلى قلة عدد السيارات والشاحنة في المؤسسة العامة للتبغ التي تنقل المنتجات بين المدن وقدمها إلى استنجاز إصلاحها ولجوء المؤسسة إلى استئجار شاحنات القطاع الخاص بأسعار عالية إضافة إلى تراجع زراعة بعض أصناف التبغ. واقترحت الوزارة على الحكومة جملة من الإجراءات التي تساهم في تعزيز العملية الإنتاجية تتمثل بأهمية تأمين حوامل الطاقة باعتبارها الأهم لاستمرار عمل الشركات وجدولة الديون المترتبة على منشآت القطاع العام الصناعي إضافة إلى ضرورة تعديل الرسوم التشريعي رقم ١١ لعام ٢٠١٥ المتعلق برسم الإنفاق الاستهلاكي بحيث يتم إضافة البضائع المنتجة محلياً في حال تصديرها للخارج.

كما طالبت الصناعة بأن يكون هناك حسم ٥٠٪ من رسوم استنجاز الطاقة الكهربائية لمدة عام بالنسبة للشركات المعاد تأهيلها والمزمع إقامتها اعتباراً من تاريخ إقلاعها بالعمل خلال فترة التأهيل مع الإغفاء من رسوم التراخيص للشركات المعاد تأهيلها إضافة إلى ضرورة أن يكون الترفيق مجانياً من وإلى الشركات الصناعية لإيصال مستلزمات الإنتاج إليها ونقل المنتجات الصناعية منها.

وجهت الحكومة كتاباً إلى وزارة الصناعة طلبت فيه ضرورة إجراء تحليل لواقع عمل الشركات الصناعية وإيجاد الحلول العملية المناسبة لكل شركة، والمحافظة على استمرارية عمل الشركات العامة كلياً وجزئياً وتحديد الصعوبات التي تعترض عملها وإيجاد الحلول المناسبة لها، وبناء عليه طالبت الحكومة بضرورة وضع رؤية للوزارة حول إدارة الفجوة التقديرية في سوق المنتجات الغذائية والتسجعية في السوق السورية الأمر الذي ردت الوزارة بأنه لا يمكن تقدير الفجوة في السوق السورية للمنتجات المذكورة سواء الغذائية أم التسجعية لأن الأمر مرتبط بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية التي مهمتها ضبط التوازن بين المنتجات المستوردة والمنتجة من هذه المواد من خلال ترشيح إجازات الاستيراد للمنتجات التي لها مثل محلي حفاظاً على استمرارية عمل الشركات الصناعية التابعة لها.

وبخصوص الصعوبات التي تواجه تنفيذ السياسة الصناعية ردت الوزارة على الحكومة بأن هناك صعوبة في تأمين المحروقات من قبول المتكررة والمستمرة لتغذية الكهربائية. وبيئت الصناعة في ردها أن هناك صعوبة في تأمين المواد الأولية اللازمة للصناعة ولصناعة الإسمنت والغاز والفوسفات والقطن والشوندر السكري ويذور القطن إضافة إلى هو تراكم مخازين مادة الكينكر في شركات الإسمنت إضافة إلى صعوبة استكمال المشاريع الاستثمارية المتعاقد عليها مع شركات أجنبية بسبب رفض خبراء هذه الشركات المجيء إلى سورية للإشراف على تركيبها.

إضافة لذلك، بيئت الوزارة أن التذبذب في أسعار صرف الليرة السورية مقابل الدولار أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية بشكل كبير